

لبنان واتفاق القاهرة

الجدل الدائر في لبنان حول اتفاق القاهرة هو جدل فريد من نوعه . فبينما تنطلق السلطة الشرعية اللبنانية من مبدأ التمسك بالاتفاق والاستعداد لتطبيقه حسب تفسير وضعه الرئيس الياس سركيس لهذه الغاية ، تنطلق « الجبهة اللبنانية » من جملة من المبادئ المتناقضة التي تلتقي على قاعدة رفض هذا الاتفاق والسعي لالغائه دون الاعلان عن ذلك رسميا بشكل دائم . فبعض مواقف الجبهة يدعو لالغائه ، والبعض الاخر يدعو لتطبيقه بشكل منضبط ، او حسب التفسير اللبناني ، او بدون وجود مسلح ، السى اخر ما قد يتفقت عنه الذهن من حجج . وكان من نتيجة ذلك ان الصحف اللبنانية تنشر يوميا عددا هائلا من التصريحات حول اتفاق القاهرة ، تصوره وكأنه كارثة الكوارث التي حلت بلبنان والتي لا خلاص الا بالغاءها : حيث لا مجال لرد هذا القدر القاهر .

واللجنة العربية الرباعية التي تشكلت بعد مؤتمري الرياض والقاهرة ، هي المكلفة رسميا بالتعاون مع الرئيس سركيس للإشراف على تطبيق الاتفاق ، وقد اضطرت بسبب الحملة العنيفة واليومية ضد الاتفاق ، ان توسع دائرة عملها وان تعقد لقاءات عديدة وكثيفة مع مختلف اطراف « الجبهة اللبنانية » ومع السفراء الاجانب في لبنان ، وان تعود في بعض الاحيان الى حكوماتها للتداول والتشاور .

اما بالنسبة للمقاومة الفلسطينية ، فهي تتدق مع الرئيس سركيس حول مبدأ تطبيق الاتفاق ، ولكنها تطلب ان يكون تفسير الاتفاق تفسيرا مشتركا ومتفقا عليه . وعمليا . . . كان هامش الخلاف بين تفسيرها وبين التفسير اللبناني ضيقا

أيرليغ . وقالت وفا (٥٥) ان اللقاء تم « بهدف تنسيق العلاقات من اجل اشكال العمل المشترك ضد الصهيونية العنصرية واطماعها التوسعية » . ووجهت الصحف السورية في اليوم التالي مباشرة (٦ - ٥) نقدا شديدا لهذه الاتصالات ، وضع في صيغة التساؤل عن جدوى اللقاءات بين منظمة التحرير وراكح . وعن السر في توقيتها الان : وذكرت « المراقبون يعربون عن الدهشة المزوجة بالاستغراب حيال هذا الامر » . وقد اوضح محمرد عباس (ابو مازن) في حديث لصحيفة الاتحاد في ابو ظبي ان محادثات براغ تمت بناء على قرار المجلس الوطني الفلسطيني في دورته الـ ١٢ . مشيرا بذلك الى البند الرابع عشر في توصيات المجلس والذي يقول « يؤكد المجلس الوطني الفلسطيني على أهمية العلاقة والتنسيق مع القوى اليهودية الديمقراطية والتقدمية في داخل الوطن المحتل وخارجه ، التي تناضل ضد الصهيونية كعقيدة وممارسة . . . » .

اما على الصعيد التنظيمي الداخلي لمنظمة التحرير ، فقد اجتمعت اللجنة التنفيذية في دمشق (٢٠ - ٤) وشكلت المجلس المركزي الفلسطيني ، ورفعت عدد اعضائه من ٤٤ عضوا الى ٥٥ عضوا . وجرى توزيع مقاعد المجلس على الشكل التالي : ١٤ للمنظمات الفدائية ، ١٢ للمستقلين ، ٤ للاتحادات الشعبية ، ٨ لفلسطينيين الاردن ولبنان ومصر ، بالإضافة الى اعضاء اللجنة التنفيذية الـ ١٥ ، يضاف اليهم رئيس المجلس الوطني . وفي ١٥ - ٥ اجتمع المجلس المركزي في دمشق ايضا وقرر لأول مرة اقرار نظام عمل داخلي له ، وتشكيل لجان دائمة له ، وكلف رئيس اللجنة التنفيذية ورئيس المجلس الوطني باختيار رؤساء هذه اللجان .